خـــاتمـة :

خلص هذا البحث إلى النتائج التالية :

– تعتبر حكومة عمر بن الخطاب أول حكومة نظمت أحوال الرعية ، وأسست لدولة قوية ذات دعائم راسخة على مر التاريخ ، امتد هذا التنظيم إلى عصرنا الحالي ، فلو أسقطنا ما قام به عمر على واقعنا لأدركنا أن هذا التنظيم ما هو إلا امتداد إلى ما قام به عمر من التأسيس لدولة موحدة ومستقرة ، فالدواوين موجودة إلى يومنا هذا ، وتقسيم الولايات مزال مطبق ، والقيام بالتفتيش و المراقبة تقابله اليوم المراقبة الإدارية و المالية للمؤسسات العمومية ، والسلطة التنفيذية تقابلها السلطات التنفيذية للبلاد ممثلة في الرئيس و الوزراء والمدراء التنفيذيون ، وتجسد القضاء في وزارة العدل و مستخدموها .

– إن الأساس الأول للإدارة بدأت بوادره ترتسم وتتضح منذ عهد الخليفة الثاني ، فقد اعتمد التنظيم الإداري في عهده على مبدأ الشعور بروح المسؤولية ، والعدل بين الناس و كيفية اختيار المسؤول على شؤون الرعية .

– يستخلص من حكم عمر رضي الله عنه ما يلي :

– أروع صور العدل بين الرعية و الحاكم ، و مراقبة تصرفات الحاكم لعماله ومحاسبتهم

– كيفية إشراك الرعية في الحكم والمحافظة على تماسك المجتمع وتضامنه

– إرساء مبدأ الشورى و إشراك الرعية في الحكم

- لو اسقط نظام عمر بن الخطاب على أرض الواقع لخلصنا إلى تجسيد معالم الحاكم الناجح

في النقاط الآتية :

– مراقبة المولى عز وجل في إدارة شؤون الرعية ، وتطبيق مبدأ التواضع بين الحاكم و المحكوم

-كيفية التسيير المالي و المحاسبي لأملاك الدولة و منع الموظفين من مزاولة نشاطات تضر بالمصلحة العامة للمجتمع و المراقبة المستمرة و المفاجئة للمسؤولين في الدولة

- إن الباحث في التسيير الإداري العمري يلاحظ مدى دقة التسيير ، والشعور بروح المسؤولية المطبق في هذه الفترة من الزمن ، إلا أن البحث في خبايا هذا التسيير يطول ولا يمكن حصره ، لأن هناك عبر ونتائج يمكن للباحث الانطلاق منها للغوص في تطوير أسس التسيير الإداري و المالي لدولة .